

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الأمين العام

بالجزائر، في 21 سبتمبر 2021

رقم 1436.أ.ع/2021

إلى السيّدات والسّادة مديري مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

**الموضوع:** ف/ي التعليميّة الوزارية المشتركة رقم 01 المؤرخة في 15 سبتمبر 2021 المتضمنة التدابير الخاصة بتوظيف حاملي شهادة الدكتوراه، أو شهادة معترف بمعادلتها، في المؤسسات والإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية.

**المرفقات:** نسخة من التعليميّة الوزارية المشتركة.

يشرفني أن أوافيكم، رفقة هذا الإرسال، بنسخة من التعليميّة الوزارية المشتركة محل الموضوع، لاتخاذ الإجراءات اللازمة في تطبيق أحكام الكيفية الأولى منها، والمتعلقة بتوظيف حاملي شهادة الدكتوراه، أو شهادة معترف بمعادلتها، في المؤسسات والإدارات العمومية، بالسعي على تخصيص، بعنوان الميزانيات القادمة، مناصب مالية لتوظيف هذه الفئة، في الرتب المنتمة للأسلاك المشتركة والأسلاك الخاصة، والمصنفة في الصنف 16، عن طريق المسابقة على أساس الشهادة، حسب تخصصاتهم، مع مراعاة الأحكام الاستثنائية المنصوص عليها في هذا الشأن.

كما أعلمكم أن مجالي تطبيق أحكام الكيفيتين الثانية والثالثة، سيتم التكفل بهما في الأيام القريبة القادمة، في إطار لقاءات سنّظم بمعية مصالح وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وممثلي منظمات أرباب العمل، لوضع الآليات العمليّة التي ستسمح بالتجسيد الفعلي لعملية تشغيل هذه الفئة على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

تلكم هي أهم التوجيهات والمعطيات ذات الصلة بتطبيق أحكام هذه التعليميّة الوزارية المشتركة.

تحياتي.

الأمين العام  
إمضاء: عوالي نورالدين



نسخة على سبيل الإعلام إلى السيد الوزير



# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



15 سبتمبر 2021

تعليمية وزارية مشتركة رقم 1.. مؤرخة في ..... تحدد التدابير الخاصة بتوظيف حاملي شهادة الدكتوراه أو شهادة معترف بمعادلتها، في المؤسسات والإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية.

تهدف هذه التعليمية الوزارية المشتركة إلى تحديد التدابير الكفيلة بتعزيز تشغيل حاملي شهادة الدكتوراه أو شهادة معترف بمعادلتها، في المؤسسات والإدارات العمومية، وتسهيل إدماجهم في سوق العمل على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

وتندرج أحكام هذه التعليمية في إطار مسعى السلطات العمومية إلى توسيع مجال إدماج حاملي الشهادات المذكورة أعلاه، في سوق العمل الوطني، إضافة إلى مجال قطاع التعليم العالي والبحث العلمي (كأساتذة باحثين وباحثين دائمين)، بهدف تدعيم المؤسسات والإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية بكفاءات ومؤهلات تسمح برفع مستوى تأطيرها.

إن توظيف هذه الفئة من طالبي العمل، يمكن أن يتم حسب الكيفيات التالية:

1- في المؤسسات والإدارات العمومية، عن طريق المسابقة على أساس الشهادة، في الرتب المصنفة في الصنف 16، حسب تخصصاتهم، باستثناء الرتب التي يكون الالتحاق بها (عن طريق التوظيف الخارجي أو الداخلي)، متوقفا على متابعة تكوين مسبق، ما لم ينص القانون الأساسي الخاص الذي يحكم الرتب المعنية، على خلاف ذلك.

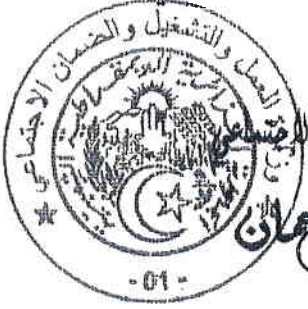
تحدد قائمة الرتب المشار إليها أعلاه، من طرف السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، بالتنسيق مع الدوائر الوزارية المعنية.

2- في المؤسسات العمومية والمؤسسات الاقتصادية، بعقد عمل محدد المدة، لممارسة أنشطة بحث في وحدات وكيانات البحث التابعة لهذه المؤسسات، والمنصوص عليهما في المادتين 39 و46 من القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المعدل.

3- في المؤسسات الاقتصادية، بعقد عمل، في مناصب شغل تتلاءم مع مؤهلاتهم، في إطار التدابير الخاصة بترقية التشغيل، المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما في هذا المجال.

على مسؤولي المؤسسات والإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية إيلاء العناية اللازمة لتنفيذ أحكام هذه التعليمات.

وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي



وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي  
حفاية عبد الرحمن

وزير التعليم العالي والبحث العلمي



وزير التعليم العالي والبحث العلمي  
أ.د. سعيد البياضي بن زيان

عن الوزير الأول وبالتفويض منه

المدير العام للوظيفة العمومية

والإصلاح الإداري

عن الوزير الأول

والتفويض منه

المدير العام للوظيفة العمومية  
والإصلاح الإداري

محمد بن عبد الله





## République Algérienne Démocratique et Populaire



Ministère de  
l'Enseignement Supérieur  
et de la Recherche  
Scientifique



Ministère du Travail, de  
l'Emploi et de la  
Sécurité Sociale



Direction Générale de la  
Fonction Publique et de la  
Reforme Administrative

**Instruction interministérielle n° ..02.1.... du ...15 SEP. 2021...fixant les mesures relatives au recrutement des détenteurs de doctorat ou d'un diplôme reconnu équivalent, dans les institutions et administrations publiques et les entreprises économiques.**

Cette instruction interministérielle vise à fixer les mesures susceptibles de renforcer l'emploi des détenteurs de doctorat ou d'un diplôme reconnu équivalent, dans les institutions et administrations publiques, et de faciliter leur insertion dans le marché du travail, au niveau des entreprises économiques.

Les dispositions de cette instruction s'inscrivent dans le cadre de la volonté des pouvoirs publics d'élargir le champ d'insertion des titulaires des diplômes précités, dans le marché national du travail, en sus du domaine de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique (enseignants -chercheurs et chercheurs- permanents), afin de renforcer les institutions et les administrations publiques, ainsi que les entreprises économiques, par des compétences et des qualifications permettant d'élever le niveau de leur encadrement.

Le recrutement de cette catégorie de demandeurs d'emploi peut s'effectuer selon les modalités suivantes :

1- Dans les institutions et administrations publiques ; par voie de concours sur titre, dans les grades classés à la catégorie 16, selon leur spécialité, à l'exception des grades auxquels l'accès (par voie de recrutement externe ou interne) est subordonné au suivi d'une formation préalable, sauf dispositions contraires prévues par le statut particulier régissant les grades concernés.

La liste des grades cités ci-dessus, est fixée par décision de l'autorité chargée de la fonction publique, en coordination avec les départements ministériels concernés.

2- Dans les établissements publics et les entreprises économiques, par un contrat de travail, d'une durée déterminée, pour mener des activités de recherche, dans les unités et les entités de recherche, prévues par les dispositions des articles 39 et 46 de la loi n° 15-21 du 30 décembre 2015, modifiée, portant loi d'orientation sur la recherche scientifique et le développement technologique.

3- Dans les entreprises économiques, par un contrat de travail, dans des postes compatibles avec leurs qualifications, dans le cadre des mesures relatives à la promotion de l'emploi, prévues par la réglementation et la législation en vigueur en la matière.

Les responsables des institutions, des administrations publiques et des entreprises économiques, doivent accorder une attention particulière à la mise en œuvre des dispositions de la présente instruction.

**Ministre de l'Enseignement  
Supérieur et de la Recherche  
Scientifique**



**Ministre du Travail, de  
l'Emploi et de la Sécurité  
Sociale**



**P/ Le Premier Ministre**

**Le Directeur Général de la Fonction Publique  
Et de la Réforme Administrative**

